

## وزارة الداخلية

تطبيق توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق

1 ديسمبر 2012

1717- مكتب أمين عام التظلمات

"اعتبار مكتب المفتش العام في وزارة الداخلية وحدة منفصلة مستقلة عن التسلسل الهرمي داخل الوزارة على أن تشمل مهامه تلقي الشكاوي والمظالم مثلما هو الحال في بلدان مختلفة ويجب أن يكون مكتب المفتش قادراً على استقبال شكاوي الأفراد والمنظمات وحماية سلامة وخصوصية المشتكين، والقيام بتحقيقات مستقلة، وعلى أن تكفل لهذا المكتب صلاحية القيام بإجراءات تأديبية وجنائية وفقاً لما نصت عليه اتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وقانون العقوبات البحريني. ويقع على عاتق هذا المكتب أيضاً تبني وتطبيق المعايير المهنية للشرطة وتنفيذ تدريب قانوني وتوعية لضباط الشرطة."

بناءً على المشورة القانونية المتسلمة من أبرز المحامين المتخصصين ومشاهير المحامين الدوليين، خطت الحكومة خطوة إضافية، حيث أسست بدلاً من ذلك، مكتب مستقلاً لأمين عام التظلمات بوزارة الداخلية من خلال المرسوم الملكي رقم ٢٧ لعام ٢٠١٢ بتاريخ 28 فبراير 2012.

في 7 أغسطس صدور مرسوم ملكي رقم ٥٩ لعام ٢٠١٢ بتعيين السيد نواف محمد المعاودة أمين عام التظلمات. وهذا يعتبر التعيين الرسمي الأول لأمين عام التظلمات في دول مجلس التعاون و منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يتم تجهيز مكتب الأمين العام التظلمات للعمل بشكل مستقل عن وزارة الداخلية. و كما أشار السيد المعاودة عند تعيينه بأن " مكتبه سيتبع نهج الصراحة و المهنية والشفافية في جميع التحقيقات المتعلقة بمخالفات الشرطة."

فيما يلي ما قام به أمين عام التظلمات:

أ- **الاستقلالية** : انتقل أمين عام التظلمات بالفعل إلى مقر بعيد تماماً عن وزارة الداخلية وعن التواجد الآخر للشرطة. ويتسلم أمين عام التظلمات الاعتماد المالية والميزانية من الحكومة. كما أن لديه السيطرة الكاملة على ميزانيته، وخاصة فيما يتعلق بالمبالغ التي يحتاج إليها وكيفية توجيه ميزانية المصروفات بمكتبه؛

ب- **توفير الأنظمة و العمليات الضرورية**: يقوم أمين عام التظلمات بإعداد موقع وإنشاء مرافق البنية الأساسية الضرورية [www.ombudsman.bh](http://www.ombudsman.bh). ويشمل ذلك وجود نظام إلكتروني مركزي لتسجيل

الشكاوي حيث يرتبط مع قاعدة البيانات الرئيسية للشرطة بهدف ضمان تسجيل كافة الشكاوي وعدم فقدان أي منها، بالإضافة إلى تسجيل كافة وقائع القبض والحبس الاحتياطي المؤقت (التوقيف)، المحافظة على سلامة السجلات؛

ت- **توفير عدد كافي من الموظفين المؤهلين:** ولقد قام أمين عام التظلمات باستخدام سبعة من المساعدين الإداريين حتى الآن، لقد تم ترشيح رئيس للموارد البشرية و رئيس للتحقيقات ومن المتوقع أن يبدا العمل بعد انتهاء إجراءات تعيينهم. سوف يجتاز العاملون بمكتب أمين عام التظلمات دورات تدريبية مهنية يقدمها خبراء من داخل البحرين وخارجها؛

ث- **التواصل والترابط الهادف:** ينوي أمين عام التظلمات البدء في حوار مع المجتمع بما في ذلك رجال القانون وناشطي حقوق الإنسان بالإضافة إلى موظفي أجهزة وزارة الداخلية، بهدف زيادة التوعية وبناء الثقة والطمأنينة بين كل الجهات المعنية فيما يتعلق بمكتبه والعمل الذي يقوم به. ولاشك أن هذا التواصل والاتصال سوف يساعد أيضاً في صياغة الأسلوب المنهجي الذي سوف يتخذه مكتبه مع المجتمع؛

ج- **الحملة الإعلامية:** سوف يتم إطلاق حملة إعلامية بعد أن يمارس المكتب عمله بكل طاقاته للوصول إلى الجمهور البحريني كجزء من أنشطة بناء الثقة بمكتب أمين عام التظلمات:

ح- **الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية:** يتطلع أمين عام التظلمات و الموظفين بالتواصل بشكل متواصل مع المختصين في المجتمع الدولي. ولقد حضر أمين عام التظلمات اجتماع المعهد الدولي للأمناء العاميين للتظلمات (IOI) في ويلينجتون بنيوزيلانده في نوفمبر 2012. وينظم المكتب حالياً زيارات لبلدان مثل بريطانيا وشمال أيرلندا و فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية؛

خ- **سن وإنفاذ المعايير المهنية للشرطة:** يسعى المكتب لنشر وتدعيم المعايير المهنية للشرطة والقيام بالتدريبات القانونية لضباط الشرطة، المشابهة للتدريبات الدولية؛

ويعمل أمين عام التظلمات لوضع بروتوكولات مع أجهزة أخرى مثل وحدة التحقيقات الخاصة للتأكد من أن جميع الشكاوي يتم التحقيق فيها بشكل مناسب.

ولحين قيام مكتب أمين عام التظلمات بعمله على أكمل وجه، تحرص وزارة الداخلية على أن يتم التحقيق في سوء السلوك المزعوم وتوقيع العقوبات التأديبية الملائمة على أولئك الذين يثبت ارتكابهم سوء السلوك. وقد تغير النظام المؤسسي لمحاسبة الشرطة بشكل جوهري في البحرين، بالإضافة إلى المراقبة المدنية عن طريق مكتب أمين عام التظلمات، فرجال ونساء الشرطة المتهمين في جرائم مثل التعذيب يواجهون الدعوي القضائية في المحاكم المدنية بدل من أن يحاكموا في محاكم خاصة بالشرطة.

وتحرص الوزارة أيضا على التحقيق في مزاعم سوء السلوك ومن يثبت إدانتهم يواجهون الإجراء التأديبي المناسب لنوع سوء السلوك. ويتم الطلب من النيابة العامة البدء في محاكمتهم في محاكم مدنية.

" تنفيذ برنامج موسع للتدريب على قواعد النظام العام وذلك للعاملين بقوات الأمن العام وجهاز الأمن الوطني وقوة دفاع البحرين بما في ذلك شركات الأمن الخاصة التابعة لها ، وفقاً لأفضل الممارسات الصادرة عن الأمم المتحدة ومن أجل ضمان الالتزام المستقبلي بمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين المعتمدة في اجتماع الجمعية العمومية رقم 169/34 بتاريخ 1979/12/17م، والمبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة معاملة المجرمين، هافانا، كوبا بتاريخ 1990/8/27م، كما يجب تدريب قوات الأمن على الحقوق الأساسية للإنسان أثناء التوقيف وسماع الأقوال، وعلى وجه الخصوص ضرورة رفض المشاركة في أي إجراءات قد يشوبها تعذيب أو أي شكل من أشكال سوء المعاملة الأخرى المحظورة".

صدر في 30 يناير المرسوم الوزاري رقم (2012/14) الذي يتعلق بتبني قواعد سلوكية جديدة للشرطة عن طريق مدونة سلوكيات الشرطة. ولقد تم إدخال القواعد الجديدة في المدونة بالمنهج الدراسي التعليمي والتدريبات في أكاديمية الشرطة كما تم نشره وتداوله بكل أقسام وزارة الداخلية لتنفيذه. وقد اعتمدت كتابة قواعد سلوكيات الشرطة على أفضل الممارسات العالمية، التي تضمنت القواعد السلوكية في شمال أيرلندا وأوروبا و الجمعية العامة للأمم المتحدة.

يقوم رئيس الأمن العام الجديد بقيادة كافة الجهود للتأكد من إعطاء الأولوية للتدريبات والأنظمة. ويقوم مستشارو الشرطة الدوليون من ذوي الخبرة، وخاصة رؤساء الشرطة السابقين بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالعمل الآن مع الشرطة لضمان تحقيق هذه الأهداف.

هذه المهمة ليست سهلة وليست سريعة، فرجال الشرطة يقومون بعمل غاية من الصعوبة بشكل يومي عبر الهجمات التي تشنها الجماعات من مثيري الشغب الذين يحملون الأسلحة الفتاكة مثل الزجاجات الحارقة والبنادق المحلية الصنع و السهام النارية والقضبان المعدنية. فقد زاد عدد الجرحى من أفراد الشرطة بشكل كبير في عام 2012، كردة فعل لتجاوب ضباط الشرطة لمثل هذه الاعتداءات بمستوى عالي من ضبط النفس المطلوب في القانون الدولي. فلا يستخدم رجال ونساء الشرطة أسلحة فتاكة يستخدمها بالعادة أفراد شرطة في دول أخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية في مثل هذه الظروف.

تم تسجيل أكثر من 1500 إصابة في صفوف الشرطة، منها أكثر من 50 حالة خطيرة منذ بداية الاضطرابات. وتتمثل الإصابات الخطيرة بفقد أطراف أو وظائف أعضاء أو حروق شديدة. وقد سجل انخفاض في الإصابات ضد الشرطة بشكل عام منذ البدء في المنع المؤقت للاعتصامات في نوفمبر 2012.

تم تدشين منهج شامل في مجال حقوق الإنسان وحقوق الضحايا لجميع المستجدين والطلاب في الأكاديمية الملكية للشرطة في سبتمبر 2012. ويشمل المنهج الجديد دروس عن "حقوق الإنسان" و " إدارة الصراعات" و " تقديم الدعم المبدئي للناجين والضحايا والشهود" و "مقابلة الضحايا والشهود" و "القبض أو التوقيف أو التبليغ عن أشخاص" و "مقابلة المتهمين".

بالإضافة إلى ذلك، خلال 2012، تم تقديم دورات مهنية تطويرية لأعضاء هيئة القيادة العليا، والموظفين الإشرافيين والمدربين في الأكاديمية الملكية للشرطة وضباط الصف في جميع أقسام الوزارة.

تم استخدام العديد من الوثائق الدولية المختلفة كمواد لتلك الدورات، منها المبادئ الأساسية للقانون الدولي وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام 1948، واتفاقية فيينا لعام 1961 بشأن العلاقات الدبلوماسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1976، وقانون قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ

القوانين لعام 1979، واتفاقية 1987 ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مبادئ 1989 بشأن المنع وتقصي لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة، والمبادئ الأساسية لعام 1990 بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وقواعد 1990 لحماية الأحداث المجردين من حريتهم، و الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2010، وقانون الشرطة الجديد لقواعد السلوك.

في مارس 2012، طلبت الوزارة من قاضي المحكمة العليا بنيويورك جون والش بتدريس 185 ضباط و 600 ضابط صف مادة "حقوق الإنسان والقانون الدولي لموظفي إنفاذ القانون". شارك رئيس الأمن العام طارق الحسن وكبار الموظفين في الدورة، بالإضافة إلى المدربين في الأكاديمية الملكية للشرطة والمشرفين على القوات الخاصة. وقد تم توزيع سلوكيات الشرطة الجديد باللغتين العربية والإنجليزية وتم التدريب عليه.

في أبريل 2012، حضر محاميين مختصين بحقوق الإنسان من بريطانيا و نظموا دورة تدريبية لمدة يومين في الأكاديمية الملكية للشرطة التي حضرها 50 ضابط مشرف.

طورت الأكاديمية الملكية للشرطة دورة لحقوق الإنسان مدتها يومين بمعدل مرتين في الأسبوع لمدة 15 أسبوع. وشارك في الدورة أكثر من 700 موظف في الوزارة. بالإضافة إلى موظفين من الأكاديمية يقومون بتدريس الدورة في إدارات مختلفة لضباط مخضرمين.

تم تنظيم دورات عن حقوق الإنسان باللغة العربية بالخارج بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية (ISISC) في سيراكوزا بإيطاليا، بمشاركة 49 ضابط. و قد صمم الدورة البروفيسور بسيوني للتأكد من إن دروس اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق جزء من التدريب الذي توفره البحرين.

وقد زار موظفين الأكاديمية الملكية للشرطة جميع مراكز الشرطة في البحرين و تأكدوا بأن دليل سلوكيات الشرطة تم توزيعه وتطبيقه.

من المتوقع بأن الأكاديمية الملكية للشرطة ستوفر المزيد من الدورات للتدريبيين لحقوق الإنسان في عامي 2013-2014 التي ستشمل 400 ضابط و 1800 موظف.

ويتم حالياً إعداد قرار وزاري بشأن القواعد والأنظمة المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية التي تتسجم مع القانون الدولي ووثائق الأمم المتحدة التي استشهدت بها اللجنة الوطنية المستقلة لتقصي الحقائق. وسيرفع القرار لمجلس الوزراء للتصديق عليه. وتجدر الإشارة إلى أن أكاديمية الشرطة والتدريب على التنمية المهنية فيما يتعلق باستخدام القوة قد تم تنفيذه بالفعل باستخدام ووثائق الأمم المتحدة كمصدر.

لم يؤثر الامتثال لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق من تنفيذ الوزارة لبرامجها التدريبية و الإصلاحية الأوسع، التي تتضمن:

أ- الاعتماد بشكل أكبر على التحقيقات القائمة على العلم والأدلة حيثما أمكن، بدلا من الأدلة المعتمدة على الاعترافات. هذا ينطوي على تدريب المحققين على أحدث التقنيات بإدارة مسرح الجريمة، وهذا يسير جنبا إلى جنب مع إنشاء مختبر الطب الشرعي الجديد الذي يعمل فيه علماء مدربين. ويجري تطوير المختبر والتدريب بالتعاون مع شرطة سكوتلاند يارد الجديدة والوكالة الوطنية لتحسين الشرطة ببريطانيا.

ب- وتم الاعتماد الدولي لمنهج والدورات المهنية للأكاديمية الملكية للشرطة مؤخرا من قبل edexcel في بريطانيا ([www.pearson.com](http://www.pearson.com)). وتعتبر الأكاديمية الأولى في الشرق الأوسط التي تحصل على هذا الاعتماد.

(مزيد من المعلومات عن الأكاديمية الملكية للشرطة تظهر في آخر جزء من توصية 1722/هـ)

ت- 1722/د- القبض والتوقيف

"اتخاذ كل الخطوات الممكنة لتجنب التوقيف بدون إتاحة فرصة الاتصال السريع بمحام أو منع التواصل مع العالم الخارجي.. وفي جميع الأحوال يجب أن تكون كل عمليات التوقيف خاضعة للمراقبة الفعالة لجهاز مستقل وعلاوة على ذلك يجب اطلاع الشخص المقبوض عليه على صورة من أمر القبض ولا يجوز حجز الشخص وحرمانه من التواصل مع الآخرين ومن حق الأشخاص الموقوفين الاتصال بمحام والحصول على زيارات أسرية على النحو الوارد بقانون الإجراءات الجنائية البحريني."

الوزارة تدرك الانتهاكات المذكورة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي تقع تحت نطاق اختصاصها، فقد حدثت بعض المخالفات من مرحلة القبض إلى السجن؛ من وقت القبض على المتهم إلى الأوقات التي قضاها في السجن. ولقد بذلت جهود استثنائية لمعالجة أوجه القصور ووضع سياسات وإجراءات تتجاوز توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. وليس من المبالغ القول بان السياسات و الممارسات الحالية للقبض والتوقيف في البحرين تطابق أو أفضل من الإجراءات المتخذة في العديد من دول الغرب من بينها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا.

لتحقيق هذا الهدف، تم تنفيذ خطة من نقطتين من القبض إلى التوقيف.

تتعلق أول خطة بحقوق المتهم من القبض وحتى التوقيف لدى الشرطة في سيناريو قبض نموذجي، وتتبع الآن الخطوات التالية:

- أ- عند القبض على شخص، يتم إعلامه بشكل فوري بالتهمة الموجهة له، وإذا كان القبض لجريمة سابقة بأمر من النيابة العامة أو المحكمة فيتم إبراز أمر القبض وأعلام المتهم عن مدة توقيفه. في حالة القبض على المتهم أثناء ارتكابه الجريمة، فليس هناك أمر محكمة لإبرازه ولكن يتم إعلام المتهم بالتهمة الموجهة له.
- ب- يجري الضباط فحص بصري للمشتبه به لتحديد ما إذا كان مصابا أو إذا كان حالة خاصة، مثل شخص يعاني من حالة طبية مثل فقر الدم المنجلي. تتضمن الإجراءات الجديد للتوقيف تحديد الأعراض المرضية وفحص العلامات الحيوية للمشتبه به. و يؤخذ بعين الاعتبار الحالة الجسدية العامة للمتهم لمنع حالات الاختناق الموضعية وغيرها من الأمراض.
- ت- يتم توثيق الوقت والمكان للقبض إلكترونيا من قبل ما لا يقل عن ثلاثة مصادر. أولا، نظام أوتوماتيكي لتحديد موقع مركبة الشرطة. الثاني، يحدد الراديو المحمول المحتوي على الرقاقة المشفرة لدى الضابط الموقع في أي وقت من الأوقات (على سبيل المثال عندما يبتعد عدة خطوات عن سيارته). تم إنشاء سجل الكتروني لتوثيق وقت ومكان القبض الذي يذكره ضابط الشرطة عبر جهاز الراديو.

- ث- ومن بعدها يتم أخذ المتهم إلى مركز الشرطة الذي صمم لاستلام الموقوفين.
- ج- عند دخول المتهم مركز الشرطة يسجل الملازم المناوب بشكل إلكتروني وقت وصوله ويفحصه من أي إصابات أو أمراض ظاهرة عليه. (يتتبع النظام الإلكتروني للسجناء أوقات ومواقع وتحركات الموقوف خلال عملية التوقيف و عملية محاكمته).
- ح- إخطار الشخص المتهم بحقوقه ويشمل ذلك حق الاتصال بمحامي والعالم الخارجي. (إذا كان المتهم لا يتحدث العربية أو الانجليزية فيتم انتداب مترجم لتوفير الترجمة).
- خ- يتم التواصل مع السفارة المعنية في حالة المتهمين الأجانب
- د- ويجري تفتيش كامل للمتهم وتفصل أغراضه التي تعتبر أدلة في القضية عن أغراضه الشخصية. وتم توثيق الممتلكات بطريقتين. أخذ لقطات فيديو أثناء أخذ تلك الأغراض منه وتؤخذ أيضا صور فوتوغرافية. يتم وضع تلك الأغراض في حقيبة، غير قابلة للتزوير و مغلقة بإحكام و توضع في الأمانات بحضور المتهم.
- ذ- يتم أخذ صور و بصمات و فحص DNA للمتهم.
- ر- يتم إتباع نظام التأكيد المزدوج لتخليص معاملات المتهم. ففي المقابلة المبدئية يتم توثيق بشكل خطي عملية إعلام المتهم بحقوقه و تاريخ ووقت مكالمته لمحاميهِ (وسفاراته للأجانب) و أي مرض ذكر المتهم انه يعاني منه. ومن بعدها يتم إدخال المعلومات الموجودة في الاستمارة في سجل المعلومات الإلكتروني. لا يمكن إدخال البيانات في النظام إذا لم يتم الانتهاء من النقاط المحددة لهذه العملية.
- ز- يتم الطلب من المتهم قراءة و التوقيع على الاستمارة التي تبين بأنه حصل وفهم حقوقه. ويتم وضع الاستمارة في ملف المتهم بعد إن تراجع وتوقع.
- س- تنشر ملصقات وكتيبات تصف ضمانات وحقوق والتزامات الأفراد المتهمين باللغتين العربية والإنجليزية في جميع السجون ومراكز التوقيف، على حد سواء داخل وخارج الزنزانات.
- ش- عند إجراء في أي لحظة مقابلة أو استجواب، يجب أن تكون تلك العملية في غرفة تم تجهيزها بمعدات التسجيل السمعية والبصرية. يمكن رصد المقابلة من جانب مجموعة متنوعة من المشرفين، ويشمل أعلى مستوى من الإشراف عند الحاجة لتصل إلى رئيس الأمن العام، الذي لديه حق مراقبة تلك العملية على مدار الساعة من مكتبه. يقع السيرفر الرئيسي الذي يدعم نظام الدائرة التلفزيونية المغلقة في مقر الشرطة، ويقوم بتسجيل الوقت والتاريخ من جميع المقابلات وهذه العملية غير قابلة للتزوير.
- ص- في أسرع وقت ممكن، يؤخذ المتهم خلال 48 ساعة للعيادة الطبية لوزارة الداخلية من أجل الفحص الطبي ويتم إرفاق التقرير الطبي في ملف المتهم.
- ض- يتم تنبيه العاملين إذا قضى الموقوف أكثر من 48 ساعة في مركز الشرطة
- ط- ما بعد 48 ساعة يتم نقل المتهم إلى مركز حبس احتياطي التابع لإدارة الإصلاح والتأهيل المعد للموقوفين الذين ينتظرون التحقيق أو المحاكمة. ويظهر النظام الإلكتروني الذي يتتبع الموقوفين أيضا الحراس المتواجدين في النوبة في أي وقت ومكان. ويتم إدخال جميع تلك البيانات في قاعدة المعلومات التابعة للوزارة.

في بعض الحالات يتم التوثيق الإلكتروني عند لقاء الشرطة مع أفراد المجتمع (على سبيل المثال عندما يأتي مواطن لتسجيل شكوى). ويتم التوثيق الإلكتروني بالفيديو في الفعاليات التي تستهدف عدد كبير من أفراد المجتمع مثل مباريات كرة القدم و جميع نقاط التفتيش الشرطة.

كل هذه الإجراءات لمنع الإساءة وهي أكثر مما جاءت به توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق.

الخطة الثانية للوزارة المتعلقة بالسجون و مراكز التوقيف.

تخضع مراكز التوقيف في الوقت الحالي لمراقبة من السلطة القضائية والمدعي العام. ينص القانون البحريني على إن السلطة القضائية لها الحق بزيارة السجون ومراكز التوقيف والإشراف على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة ضد الأشخاص.

ومن المتوقع أن تذهب الوزارة لما أبعد من ذلك من خلال المراقبة المستقلة لمراكز التوقيف و جميع الموقوفين بإتباع طريقتين. أولاً يتم المراقبة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بموجب مذكرة التفاهم الموقعة في 2011/12/8 والتي تسمح لوفودها بزيارة أماكن الاحتجاز الموجودة تحت سلطة الوزارة. ثانياً وفقاً لممارسات لعدة بلدان، فإن وزارة الداخلية حالياً بصدد إقامة إدارة داخل مكتب مفتش تحقيقات الشكاوي لعمل زيارات معلنة وغير معلنة إلى مراكز الاحتجاز والتأكد من توفير مراقبة مستقلة وفعالة لمرافق الحجز.

1722/ هـ- التوظيف

الفقرة رقم (1722/هـ)

" أن تقيم الحكومة بسرعة عاجلة وأن تطبق بشكل قوي برنامجاً لاستيعاب أفراد من كافة الطوائف ".

تدعم وزارة الداخلية بكل حماس سياسة توظيف تعتمد على العدالة والمشاركة الشاملة لأفراد المجتمع. تستوعب سياسة التوظيف بوزارة الداخلية كل المواطنين بدون تمييز داخل إطار المعايير المطبقة لوظائف الأمن مثل الصحة واللياقة البدنية واختبارات الذكاء والشهادات التعليمية المطلوبة.

قامت الوزارة بتنفيذ سياسة التوظيف للوظائف بالكيفية التالية لتبدأ عملية طويلة الأمد أخذت بعين الاعتبار تجارب الدول الأخرى مثل شرطة أيرلندا وقوات شرطة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا التي لم تنتهي إلى الآن من تلك السياسات بالرغم من مرور أكثر من عقد من جهود التوظيف:

أ- أعدت الوزارة خطة توظيف تشمل كل قطاعات المجتمع البحريني.

ب- تم نشر إعلانات في الصحف اليومية في عام 2012 عن الاحتياجات لتوظيف المواطنين البحرينيين من كافة دروب الحياة ومن كافة المحافظات للقيام بمهام وأعمال الشرطة.

ت- تم استلام ٢٣٢٤ طلب توظيف

ث- قامت الوزارة بتشكيل لجننتين إحداهما لعمل مقابلات مع المتقدمين من الذكور والأخرى لعمل مقابلات مع المتقدمات.

- ج- اختارت الوزارة ٥٠٠ شخص بحريني من الجنسين (100 امرأة و 400 رجل) ومن كل قطاعات المجتمع ومن جميع المحافظات ، وينتظر حصولهم على مقاعد في الأكاديمية الملكية للشرطة الخاضعة للإجراءات القانونية.
- ح- ترك التدريب 145 شخص لأسباب مستقلة خاصة بهم، والتي في كثير من الحالات تبدو أنها خطة منظمة أو نتيجة للضغوط الخارجية. بعد ذلك، التحقت 100 فتاة و 255 رجل بالأكاديمية الملكية للشرطة في 1 أكتوبر 2012. وتعمل الوزارة لتوظيف المزيد، بينما وصل عدد الأشخاص إلى 475 شخص وتعمل الوزارة على ملأ الشواغر الخمس وعشرين.
- خ- بعد إتمام مرحلة التخرج بنجاح، سيتم توزيع الأشخاص الذي تم توظيفهم هذا العام على مديريات الشرطة في محافظات البحرين.
- د- تنطوي خطة التطوير على اختيار نحو ٥٠٠ موظف جديد كل عام من كافة قطاعات المجتمع.

تم تكليف نقيب شرطة مؤهل علميا لما يصل إلى مستوى الدراسات العليا مسؤولية ضمان امتثال مناهج الأكاديمية الملكية للشرطة لمبادئ حقوق الإنسان. الدارسين الحاليين يتلقون تدريب كامل يركز على حقوق الإنسان والضحايا. وهذا يشمل الطرق لتعزيز العلاقات بين الشرطة والمجتمع. ويتم تدريب الضباط على أهمية التواصل مع الأفراد، وأصحاب الأعمال ورجال الدين في المناطق المخصصة لهم. والهدف من ذلك هو إصلاح الأضرار التي نجمت عن المشاكل التي حدثت في عام 2011، وتعزيز فكرة أن الشرطة وجدت لخدمة جميع شرائح المجتمع. ويتمثل الهدف الرئيسي لإنشاء نموذج للشرطة المجتمعية الذي يتضمن ضباط الشرطة وليس بعيدا عن المجتمعات التي يخدمونها. وقد ساعد هذا النموذج في شفاء الجروح من المجتمعات المنقسمة دينيا مثل أيرلندا الشمالية وكذلك المجتمعات المنقسمة عرقيا مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا.

1722/ز - التسجيل السمعي والمرئي

"يتعين وجود تسجيل سمعي ومرئي لكل المقابلات الرسمية مع الأشخاص الموقوفين".

تم تجهيز جميع غرف الاستجواب للشرطة داخل أقسام الإدارة العامة للتحقيقات الجنائية والمباحث ومراكز الشرطة المحلية بنظام بصري سمعي بدوائر التلفزيون المغلقة.

من 26 غرفة المزودة بنظام بصري سمعي بدوائر التلفزيون المغلقة، وتم تخصيص 18 غرفة إضافية توفر خصوصية أثناء مقابلات المحامين مع موكلهم.

إضافة إلى ذلك، لقد تم إعداد غرف المقابلات المجهزة بدوائر تليفزيونية مغلقة في الأكاديمية الملكية للشرطة لأغراض التدريب.

وفي نفس الوقت، يتم أيضاً تركيب الكاميرات في المناطق العامة في كافة مخافر الشرطة للتأكد من تلبية المعايير والإجراءات الخاصة بالتوقيف والحبس الاحتياطي. جميع الكاميرات تم وضعها بتوجيه من رئيس الأمن العام.